# جلسة خاصة لمناقشة التعديلات على قانون تنظيم القضاء

رياض عواد

يعقد مجلس الأمة جلسة خاصة صباح اليوم، لمناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل المرسوم بقانون في شأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية، هي الخاصة الثالثة التي قدمت لها طلبات، بعد اثنتين الأولى كانت لمناقشة استجوابات الوزراء، لم تُعقد لغياب الحكومة، والثانية عقدت وتم فيها إقرار مكافآت الصفوف الأمامية والموافقة المبدئية على تعديلات قانون مقاطعة الكيان الصهيوني.

ووجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، أمس الاول، الدعوة «لعقد جلسة خاصة علنية ستعقد اليوم الخميس طبقا لنص المادة (72) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وذلك لمناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل البند (خامسا) من المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية، وإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم (33) لسنة 1990 في شأن تنظيم القضاء والمقدمة من بعض الأعضاء».

وتناقش الجلسة تعديلات على قانون تنظيم القضاء لبسط سلطته على سحب الجنسية. وتعليقاً على الدعوة،

من جهة ثانية، انتهى اجتماع اللجنة المالية البرلمانية مؤخرا بملاحظات نيابية مهمة على مشروع القانون بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2020 / 2021 – 2024 /2025 الذي تمت مناقشته.

جلسة سابقة

وتوزعت الملاحظات على نسخة منها، على تحديد الجهة التي تقوم بإعداد خطة التنمية السنوية التفصيلية، والتزام الجهات المعنية بالدولة بالتوجهات والنتائج المرجوة والسياسات العامة المقررة بالخطة الإنمائية، والتزامها بتقديم للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية جميع المعلومات التي تعكس الموقف التنفيذي لخطة التنمية السنوية في المواعيد المحددة.

وتضمنت الملاحظات أهمية تخصيص مادة منفصلة باختصاص الأمانة العامة للمجلس الأعلى، في إعداد خطة التنمية السنوية التفصيلية. ومادة أخرى منفصلة لتحديد التزامات الجهات المعنية وتخصيص الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد الموازنة العامة للدولة.

وتضمنت كذلك إسناد اختصاص قيادة تنفيذ كل برنامج من برامج الخطة لمسؤول حكومي مع بيان درجته ومهامه في إطار هذا الاختصاص وتقديم الدعم الفني والتقني إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى لضمان جهوزية الجهات المشاركة لإعداد المبادرات اللازمة للتنفيذ وضمان التنفيذ.

وطالبت ملاحظات اللجنة الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات المملوكة بالكامل للدولة بتقديم تقارير دورية للأمانة العامة للمجلس الأعلى حول تنفيذ برامج الخطة ومدى التقدم في تحقيق الأهداف وإلزام الأمانة العامة للمجلس بتقديم تقرير المتابعة الدورية مع تقييم شامل لأداء الخطة الإنمائية والخطط السنوية وإلزام الوزير المختص بتقديم تقارير المتابعة لمجلس الأمة بعد عرضها على المجلس الأعلى واعتمادها من مجلس الوزراء.

# العرو لوزير المالية: كم عدد الموظفين الكويتيين في هيئة الاستثمار؟

وجه النائب مبارك العرو سؤالين إلى وزير المالية وزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، عن عدد الموظفين الكويتيين ومسمياتهم الوظيفية في جميع القطاعات التابعة للهيئة العامة للاستثمار، وعن العقود السارية والخاضعة للشركة الوطنية للأوفست، وفيما يلي نص السؤالين:

نص السؤال الأول على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بعدد الموظفين الكويتيين ومسمياتهم الوظيفية في جميع القطاعات التابعة للهيئة العامة للاستثمار.

2 – كشف بعدد الموظفين الكويتيين ومسمياتهم الوظيفية في مكتب الهيئة في لندن.

3 – صورة ضوئية من آخر إعلان توظيف –إن وجد–.

4 – مدى تطبيق البند الخاص بعدم جواز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس إدارة شركة لموظفي الهيئة.

5 – هل ما زالت الهيئة تملك نسبة في المركز المالي كناري وارف في لندن؟ وهل هذه النسبة رهنت لأي جهة مصرفية خلال السنوات الخمس الماضية؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 – بالنسبة لبرنامج الشركة الوطنية للأوفست المطبق على عقود التوريد العسكرية (بقيمة 3 ملايين دينار كويتي أو أكثر) والعقود المدنية (بقيمة 10 ملايين دينار أو أكثر) التي توقعها الجهات الحكومية مع كيانات أجنبية، هل ما زال معمولا به؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بجميع العقود التي وقعت منذ بداية العمل بهذا البرنامج في 2/9/2006 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

مبارك العرو

2 – كشف بأسماء البنوك الكويتية التي يتم التعامل معها في هذا البرنامج فيما يخص التزام الأوفست (35 %) من قيمة العقد وكذلك فيما يخص الكفالات المصرفية (6 %) من قيمة العقد منذ بداية عمل البرنامج في 2/9/2006 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وهل يتم التعامل مع جميع البنوك الكويتية أم أن هناك بنكا واحدا فقط يستأثر بتلك العقود؟ في الحالة الثانية يرجى تزويدي بأسباب ذلك، والصلاحيات التي يتمتع بها، مع بيان السند القانوني.

3 – هل نفذت جميع العقود التي وقعت مع كيانات أجنبية؟ إذا كانت الإجابة النفي، فما أسباب ذلك؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكويتية ضد الجهات التي أخلت بالتزاماتها؟

4 – صورة ضوئية من العقود التي أبرمت من الباطن مع شركات كويتية، مع بيان قيمتها وهل نفذت وفقا لما نصت عليه تلك العقود؟ وما العقود التي لم تنفذ؟ مع ذكر الأسباب والإجراءات المتخذة في ذلك.

5 – هل استثنيت أي من الكيانات الأجنبية التي تعاقدت معها حكومة الكويت من سداد قيمة التزام الأوفست المقدرة بـ (35 %) من قيمة العقد أو الكفالة المصرفية المقدرة بـ (6%)؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان تلك العقود وأسباب ذلك.

6 – ما العقود السارية والخاضعة للشركة الوطنية للأوفست حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما الاستثمارات الموجودة حاليا في مشاريع أو صناديق الأوفست؟

سنة زواج وخمسة أبناء على الأقل.. وتسهيلات في الإقامة

# الطريجي يقترح تعديلا على تجنيس زوجات الكويتيين

تقدم النائب الدكتور عبد الله الطريجي باقتراح بقانون بتعديل المادة الثامنة من القانون رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية.

وينص التعديل على أن «تكتسب المرأة الأجنبية المتزوجة من كويتي الجنسية الكويتية بطريق التبعية لزوجها إذا أعلنت لوزير الداخلية برغبتها في كسب الجنسية بشرط مرور خمسة وعشرين سنة على الزواج وان يكون لديها ما لا يقل عن خمسة أبناء من زوجها الكويتي، وإذا انقضت الرابطة الزوجية بسبب الطلاق تسقط عنها الجنسية دون الإخلال بحقها في الحصول على الإقامة اذا كان لديها أبناء من زوجها الكويتي، وإذا كان انتهاء الزوجية قبل انقضاء مدة «25 عاما» بسبب الوفاة وكان للمرأة الأجنبية ابن أو أبناء من زوجها الكويتي فيجوز منحها الإقامة على أولادها.

وأكد الطريجي في المذكرة الإيضاحية للاقتراح ظهور تجنيس عدد كبير من الأجنبيات المتزوجات من كويتي في الآونة الأخيرة «وأصبحت ظاهرة لبعض ضعاف النفوس حيث يتم الاتفاق على الزواج من الأجنبية لغايات الحصول على الجنسية كما أن منح السلطة التقديرية لوزير الداخلية من شأنه أن يؤدي الى تدخل الواسطة والمحسوبية لغايات الحصول على الجنسية».

عبد الله الطريجي

# الحويلة: 17 سؤالاً إلى 9 وزراء حول خدمات مدينتي الخيران وصباح الأحمد

وجه النائب د. محمد الحويلة 17 سؤالاً إلى 9 وزراء هم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ووزير التربية د. علي المضف، من بينها سؤال مشترك إلى 6 وزراء، جاءت كما يلي:

سؤال مشترك إلى 6 وزراء ، نص على ما يلي:

تعاني منطقة الخيران من عدم استكمال الخدمات بها، وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– ما خطة وزاراتكم والجهات التابعة لكم نحو إنشاء واستكمال الخدمات الخاصة بها في منطقة الخيران؟ مع ذكر الخدمات التي ستقوم بإنشائها وتشغيلها بالمنطقة والجدول الزمني لذلك.

ونص سؤال إلى وزير العدل على ما يلي:

تسلمت وزارة العدل الموقع المخصص لها في المحور الخدمي بمدينة صباح الأحمد السكنية لإنشاء المحكمة من المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتاريخ 11/1/2016، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ماذا تم بشأن إنشاء محكمة في المحور الخدمي لمدينة صباح الأحمد السكنية؟ وما الإجراءات التنفيذية التي اتخذت منذ تسلم الموقع من المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفقا للتاريخ المذكور أعلاه؟ هل هناك معوقات تحول دون إنشائها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بها.

2 – الموعد المحدد لإنشائها فرع بيت الزكاة في المحور الخدمي لمدينة صباح الأحمد السكنية والجدول الزمني لها، مع تزويدي بكافة المراسلات التي تمت بين وزارة العدل وأي جهة حكومية أخرى في هذا الشأن.

ونص سؤال إلى وزير التعليم العالي على ما يلي:

تسلمت جامعة الكويت الموقع المخصص لها لإنشاء في المحور الخدمي بمدينة صباح الأحمد لإنشاء المباني الخاصة بها من المؤسسة العامة للرعاية السكنية منذ تاريخ 8/6/2016، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ماذا تم بشأن إنشاء المباني الخاصة في المحور الخدمي لمدينة صباح الأحمد السكنية؟ وما الإجراءات التنفيذية التي اتخذت منذ تسلم الموقع من المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفقا للتاريخ المذكور أعلاه؟ هل هناك معوقات تحول دون إنشائها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بها.

2 – الموعد المحدد لإنشائها فرع بيت الزكاة في المحور الخدمي لمدينة صباح الأحمد السكنية والجدول الزمني لها، مع تزويدي بكافة المراسلات التي تمت بين وزارة العدل وأي جهة حكومية أخرى في هذا الشأن.

3 أسئلة إلى وزير الصحة ، نص السؤال الأول على ما يلي:

نظرا للارتفاع الشديد والمتزايد للكثافة السكانية في المناطق التابعة لمحافظتي الأحمدي ومبارك الكبير، وعدم توافر مستشفى حكومي مختص باستقبال حالات (المخ والأعصاب) ابن سينا، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– ما خطة وزارة الصحة نحو استحداث قسم مخ وأعصاب بمستشفى العدان؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

نصت المادة (11) من الدستور على (أن الدولة تكفل المعونة للمواطنين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الصحي والاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية)، وإن مراكز الرعاية الصحية الأولية المستوصفات هذ خط الدفاع الصحي الأول للجميع، حيث تقدم العلاجات الوقائية والعلاجية والتأهيلية.

وحيث يعاني مستوصف منطقة الوفرة السكنية من نقص في العيادات التخصصية وعدم وجود عيادة للسكر وعيادة للأسنان، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– ما إجراءات وخطة وزارة الصحة بشأن فتح جميع العيادات التخصصية وعيادات للسكر والأسنان بمستوصف منطقة الوفرة السكنية وتوفير الأدوية اللازمة لخدمة أهالي المنطقة؟ وما العيادات التي تعمل حاليا في المستوصف؟

ونص السؤال الثالث على ما يلي:

يعد العلاج الطبيعي وإعادة التأهيل من فروع الطب الحديث وله دور كبير في إعادة تأهيل المرضى بعد الإصابة سواء من أصيب بجلطة دماغية أو من تعرض إلى كسر في أحد أطرافه، وكذلك الحالات المختلفة مثل آلام العظام والمفاصل ومرضى الاضطرابات العضلية والعصبية ومصابي الحوادث المرورية، وكذلك تأهيل المرضى قبل وبعد العمليات الجراحية، وكبار السن ومن أصيبوا بخشونة العظام وغيرها من أمراض الشيخوخة، ويخضعون للعلاج الطبيعي للتخفيف من تداعيات المرض.

د. محمد الحويلة

وتعاني المستشفيات الحكومية قصورا في تقديم خدمات العلاج الطبيعي ونقصا في الأجهزة والمعدات الخاصة بتمارين العلاج الطبيعي كما أن أغلب المستشفيات لا يتوافر فيها أقسام مهمة للعلاج الطبيعي، ما يسبب ضغطا على مستشفى الطب الطبيعي، وأثر ذلك على طول فترة المواعيد، ما يشكل عائقا للكثير من المرضى، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما خطة وزارة الصحة لتطوير وتوسعة أقسام العلاج الطبيعي والتأهيل بالمستشفيات الحكومية وتجهيزها بالأقسام والأجهزة اللازمة، للتخفيف من معاناة المرضى وتخفيف الضغط على مستشفى الطب الطبيعي؟

2 – كم تبلغ الطاقة الاستيعابية لمستشفى الطب الطبيعي والتأهيل الصحي؟

3 – كم تبلغ المدة الزمنية للانتظار وتحديد موعد مع الطبيب المختص وتوفير جلسات العلاج للمريض؟ وفي حال طول مدة الانتظار، ما البدائل المتاحة؟

ونص سؤال إلى وزيرة الأشغال العامة على ما يلي:

تعاني منطقة الوفرة السكنية من تهالك في البنية التحتية بها والطرق الرئيسة والداخلية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما إجراءات وزارة الأشغال العامة نحو معالجة البنية التحتية في منطقة الوفرة السكنية وإصلاح الشوارع المتهالكة بها؟ وهل تلقت الوزارة شكاوى من المواطنين بهذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فماذا تم بشأن هذه الشكاوى؟ مع تزويدي بها.

2 – هل يوجد عقد للصيانة الدورية للمنطقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذا العقد، والشركة التي تقوم بأعمال الصيانة، وإذا كانت الإجابة النفي، فلماذا لا تقوم الوزارة بأعمال الصيانة الدورية للمنطقة؟ مع تزويدي بتاريخ وإجراءات آخر أعمال صيانة تمت للمنطقة.

سؤال إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ونص السؤال على ما يلي:

تم تسليم موقع مجمع الوزارات في المحور الخدمي بمدينة صباح الأحمد السكنية من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية لوزارة المالية منذ تاريخ 22/3/2018، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ماذا تم بشأن إنشاء مجمع الوزارات في المحور الخدمي لمدينة صباح الأحمد السكنية؟ وما الإجراءات التنفيذية التي اتخذت منذ تسلم الموقع من المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفقا للتاريخ المذكور أعلاه؟ هل هناك معوقات تحول دون إنشائه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بها.

2 – الموعد المحدد لإنشائه في المحور الخدمي لمدينة صباح الأحمد السكنية والجدول الزمني لها، مع تزويدي بكافة المراسلات التي تمت بين وزارة المالية وأي جهة حكومية أخرى في هذا الشأن.

3 أسئلة إلى وزير التربية ونص السؤال الأول على ما يلي:

تعاني منطقة الخيران السكنية من عدم استكمال الخدمات بها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما أسباب عدم افتتاح وتشغيل مدارس منطقة الخيران السكنية؟

2 – ما خطة وزارة التربية نحو إنشاء واستكمال الخدمات الخاصة بها في المنطقة؟ وما الجدول الزمني لذلك؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

تعاني منطقة الوفرة السكنية من قصور في تشغيل الخدمات العامة بها وتعتبر من المناطق البعيدة التي يجب أن تتوافر بها أساسيات للحياة الكريمة التي كفلها الدستور حيث ينقصها الاهتمام الحكومي لتطويرها وتشغيل الخدمات الحيوية التي تحتاج إليها بشكل كامل.

وقد تسلمت وزارة التربية عددا من المدارس فيها والتي لم يتم افتتاحها حتى تاريخه ما تسبب بمعاناة أهالي المنطقة من الذهاب بأبنائهم إلى مدارس المناطق المجاورة مع خطورة الطريق وبُعد المسافة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب عدم افتتاح مدارس منطقة الوفرة السكنية؟ وما خطة وزارة التربية بشأن هذه المدارس؟

2 – ما المدارس التي تسلمتها وزارة التربية في منطقة الوفرة السكنية والجدول الزمني الذي حددته وزارة التربية لافتتاحها وتسجيل الطلاب بها؟

# الكندري لـ 15 وزيراً: ما سبب عدم تطبيق سياسة الإحلال في الوزارات؟

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري سؤالا مشتركا إلى 15 وزيرا هم: نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير التربية د. علي المضف، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي.

ونص السؤال على ما يلي:

إيمانا منا بما تقتضيه المصلحة العامة في إبراز دور الشباب الكويتي بتقلد المناصب والوظائف في الوزارات والهيئات والمؤسسات في الدولة، وحل مشكلة البطالة التي تؤرق ديوان الخدمة المدنية والأسر الكويتية، ومن باب تطبيق سياسة إحلال الكويتيين في وظائف الدولة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم عدد الوافدين العاملين في وزاراتكم والجهات التابعة لكم؟ وما آلية تعيينهم؟ وما أجورهم ومعايير تحديدها؟ وما مسمياتهم الوظيفية؟

2 – ما سبب عدم تطبيق سياسة الإحلال بالوظائف التي يشغلها الوافدون في الوزارات والجهات التابعة لكم؟

3 – ما خطة الوزارات والجهات التابعة لكم في تطبيق سياسة الإحلال على المديين القصير والطويل؟

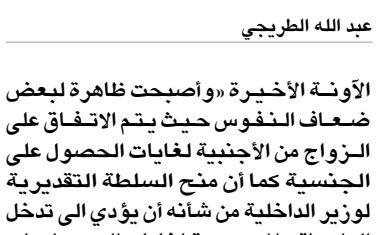

عبدالكريم الكندري